



مجله علمی دعوت

| سال دوم، شماره دوم، بهار ۱۴۰۰ |

در این شماره:

- سخن نخست
- ماهیت روابط بین الملل در نظریه سیاسی اسلام
- د سیاسی حزبونو شرعی حکم
- بررسی پیدایش تروریسم نوین در چارچوب نظریه برخورد تمدن‌ها
- جنایت علیه اشخاص و حقوق بشردوستانه
- مهم‌ترین منابع چالش‌زا میان هند و پاکستان در افغانستان
- نقش آموزش نیروی انسانی در توسعه اقتصادی
- مدیریت کی د رهبری سبکونه
- التوثيق والاستشهاد بالشعر في تفسير معاني ألفاظ القرآن، ...

التوثيق والاستشهاد بالشعر في تفسير معاني ألفاظ القرآن، ومعايير وحكمه

د.إظهار الحق عزيز*

*عميد كلية الشريعة، جامعة الدعوة – كابول

ملخص البحث

يتناول هذا المقال دور التوثيق والاستشهاد بالشعر وأهميته في تبیین الدلالة القرآنية، وتوضیح معاني ألفاظه. وقد بدأ بعهد النبي صلى الله عليه وسلم وتحدث أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجتهدون في فهم القرآن الذي نزل بلغتهم على ما يفهمونه منها، فإن أشكل عليهم منه شيء سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما روي من التفسير النبوي صلى الله عليه وسلم لم يكن فيه توثيق واستشهاد بالشعر وبالنثر.

ثم انتقل إلى عهد الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم واستعرض بعض المواقف التي تعرض لها عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهما في استشهادهم بالشعر على غريب القرآن الكريم، وتأكيد عمر على أهمية الشعر في تفسير كتاب الله، وأشار كذلك إلى ما روي عن ابن عباس ما يعرف بمسائل ابن الأزرق.

ثم أورد المقال المعايير الدقيقة للاستشهاد بالشعر لتبیین معاني ألفاظ القرآن، و التي وضعها علماء اللغة، وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام: المعيار الزمني، والمعيار المكاني، و المعيار القلبي. ثم انتهى المقال بحكم الاستشهاد بالشعر في تفسير معاني ألفاظ القرآن، وقطع القول بجواز الاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن الكريم، وهو قائم على دواعٍ معقولة، وعدم وجود دليل يمنع من ذلك.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن القرآن الكريم بنصّه المؤثّق، وقراءاته المحفوظة، يُعدُّ المصدرَ الأولَ لدراسة اللغة بفروعها؛ وذلك لأنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممَّا في غير القرآن، غير أنَّ المفسِّرين رجعوا كثيرًا إلى لغة العرب من شعر ونثر لبيان معاني القرآن

الكريم؛ لأنها من أهم مصادر التفسير بالرأى وأوسعها، والمفسرون يشترطون في تلك اللغة التي يُفسرُ بها القرآن الاستفاضة والشهرة؛ لأنَّ كتابَ الله عز وجل نزل بأفصح لغات العرب، وغير جائز توجيهُ شيءٍ منه إلى الشاذِّ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنىً مفهوماً، ووجهٌ معروفٌ.

ولم تكن تلك اللغة المستفيضة المشتهرة المعروفة المحفوظة سوى اللغة التي عُرفت بمتبع شعر العرب، الذي لا يزال محفوظاً مروياً، وهو ديوان مفاخر العرب، وسجلُّ علومها وعاداتها، ولم يكن للعرب قبل الإسلام علمٌ أصحَّ منه، وكان المفسرون من الصحابة ومن بعدهم يرجعون في فهم بعض حروف القرآن إلى ذلك الشعر الثابت ليتبينوا منه ما خفي عليهم منها، ولم يكن حرصُ المفسرين على الشعر الجاهلي وما بعده من شعر الاحتجاج ليتفقهوا فيه لذاته، وإنما ليفقهوا به القرآن والسنة قبل ذلك، وكان بعض العلماء مشهوراً بحفظ شواهد الشعر للاستشهاد بها على تفسير القرآن خاصةً.

وقد كان العلماء في استشهادهم بالشعر في تفسير القرآن مدفوعين إلى ذلك بتوجيه من القرآن الكريم ذاته، وذلك لما كرَّر من ذكر اللسان العربيِّ المبين، والله سبحانه لمَّا وصف كتابه بأنَّه نزل {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} [الشعراء: 195]، لم يكن هذا الوصف مدحاً للقرآن؛ لأنَّه لا يُمدحُ بأفضل من أنَّه كلامُ الله، وإنَّما هو مدحٌ لهذا اللسان العربيِّ، المُتمثِّل - في غالبه - في الشعر وفي كلِّ ما نطقَ به أصحاب السليقة في حواضرهم وبوادئهم.

ولمَّا لاعتماد الشواهد الشعرية في كتب التفسير وكتب معاني القرآن وغريبه من أهمية في التفسير اللغوي رغبتُ في كتابة هذا المقال بعنوان: التوثيق والاستشهاد بالشعر في تفسير معاني ألفاظ القرآن، ومعاييرُه، وحكمه

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

كثرة الشواهد الشعرية في كتب التفسير، ومعاني القرآن، وغريبه، مما جعلها تُشكِّلُ ظاهرةً لا يمكن إغفالُ دراستها، بوصفها الشاهد اللغويِّ الذي يورده المفسرون كلما احتاجوا إلى ذلك في التفسير اللغوي.

حاجة الموضوع في كتب التفسير إلى دراسةٍ تأصيلية، تكشف عن أثر الشاهد الشعري في التفسير، والأسباب التي جعلت العلماء يُعَنِّون بالشعر، ومعرفة ضوابط التعامل مع الشواهد الشعرية في تفسير القرآن الكريم.

التوثيق لتوضيح الدلالة القرآنية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

قد كان الصحابة رضي الله عنهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاء الوحي انتظروا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفسيره فيما يحتاج إلى شرح وبيان، لأن من تمام تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن للناس بيان معانيه ومعرفة

أحكامه، قالى تعالى: {... وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: 44]، ومن ثمَّ «فإنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُبَيِّنُ الْقُرْآنَ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ وَتُعَبِّرُ عَنْهُ». (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 1995م، 29/13).

وربما عمدوا إلى سؤاله عما يشكل عليهم من الوحي، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباح لهم أن يفهموا القرآن؛ لأن الآلة كانت متحصلة لهم، وكان يصوب لهم خطأهم فيما كانوا يخطئون فيه، دون أن يلوم أحداً منهم أو يؤاخذه على فهمه، كما في قصة نزول قوله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ...} [الأنعام: 82]، حين شقَّ ظاهرها على الناس حتى كشف لهم النبي صلى الله عليه وسلم عن معناها كما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «لَمَّا نَزَلَتْ {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا} [الأنعام: 82] إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ إِيمَانًا هُوَ الشِّرْكَ أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لَقْمَانَ لِابْنِهِ {... وَهُوَ يَعْظُمُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [لقمان: 13]»... (بخارى، 163/4، رقم الحديث: 3429، مسلم، 114/، رقم الحديث: 124)

إنَّ هذا الحديث يدلُّ على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجتهدون في فهم القرآن الذي نزل بلغتهم على ما يفهمونه منها، فإنَّ أشكل عليهم منه شيء سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ظاهرٌ من هذا الحديث؛ لأنهم جعلوا معنى الظلم عاماً على ما يعرفونه من لغتهم، فأرشدهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المعنى المراد به في الآية، ونبههم إلى أن المعنى اللغوي الذي فسروا به الآية غير مراد، ولم ينههم صلى الله عليه وسلم عن أن يفسروا القرآن بلغتهم، ولو كان هذا المسلك خطأً لنبههم عليه، والله أعلم.

وكما في قصة عدي بن حاتم رضي الله عنه عند نزول: {... حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ...} [البقرة: 187]، حيث قال عدي: «لَمَّا نَزَلَتْ: {حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ} [البقرة: 187] عَمِدْتُ إِلَى عَقَالِ أَسْوَدَ، وَإِلَى عَقَالِ أَبِيضَ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتِ وَسَادَتِي، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ، فَلَا يَسْتَبِينُ لِي، فَعَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ». (بخارى، 28/3، رقم الحديث: 1916)

وهذا يعني أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتأولون القرآن على ما يفهمونه من لغتهم؛ لوضوح ذلك عندهم، فإذا أشكل عليهم منه شيء سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد اختلف العلماء في مقدار التفسير الذي بينه النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة، فمنهم من قال: إنه فسر عدداً من الآيات، (الطبري، التفسير، 2000 م، 84/1) ومنهم من قال: إنه بين للصحابة معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه، (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، 1980 م، ص: 9) والخلاف في هذه المسألة قد يكون لفظياً؛ لأن القرآن الكريم أنزل بلغة العرب، وكان لسان المخاطبين به من الصحابة عربياً، فلم يحتاجوا إلى السؤال عن معاني كثير من آيات القرآن، قال أبو

عبيدة (ت: 209هـ): «إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين...، فلم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسألوا عن معانيه لأنهم كانوا عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه». (أبو عبيدة، مجاز القرآن، 1381 هـ، 8/1)

وما قاله أبو عبيدة لا يعني أن الصحابة رضي الله عنهم لم يسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شيء من القرآن، أو أنه لم يبين لهم من معاني القرآن شيئاً، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيّن معاني كثير من آيات القرآن، لكنه لم يبين معاني جميع آياته؛ لأن من معاني القرآن ما استأثر الله بعلمه، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها، ولا شك في أنه لم يفسر لهم ما يرجع فهمه إلى معرفة كلام العرب؛ لأن القرآن نزل بلغتهم، ولم يفسر لهم ما استأثر الله بعلمه، مما يجري مجرى الغيب التي لم يطلع الله عليها نبيه، وإنما فسر لهم الرسول صلى الله عليه وسلم ما خفي عليهم معناه، أو التبس المراد به، مما خصه الله بمعرفته، وأطلعاه عليه. (الذهبي، التفسير والمفسرون، 29/1)

ولم يدون شيء من التفسير في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن التدوين كان موجهاً إلى حفظ ألفاظ الوحي، وكان قد نهى أولاً عن كتابة شيء من كلامه غير القرآن، خشية اختلاطه بالقرآن، فقال صلى الله عليه وسلم: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئاً إِلَّا الْقُرْآنَ، فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ» (أحمد بن حنبل، المسند، 2001 م، 250/17، رقم الحديث: 11158)

الاستشهاد بالشعر لتبيين الدلالة القرآنية في عهد الصحابة:

لما كان النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه، قد كان مرجعهم في تبين الدلالة القرآنية وتوضيح غامضه، أما بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فقد اتسعت البلاد، ودخل الناس في الإسلام أفواجا، ودخلت العجم على الألسن، فاحتاج المسلمون لشرح ما لم يكن الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بحاجة إلى شرحه من القرآن والسنة، ففزعوا إلى خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم في العلم من بعده من أصحابه، والذين صاروا أئمة الناس في شرائع الدين، وعنهم يصدر، وبرز فيه منهم خلق كثير، رؤوسهم الخلفاء الأربعة، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. (ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، 1980 م، ص: 40، والسيوطي، الإتيان، 1974 م، 233/4)

فأما ما روي من التفسير النبوي فلم يكن فيه توثيق واستشهاد بالشعر وبالنثر، قال ابن تيمية (ت: 728هـ): «وَمِمَّا يَبْغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْأَلْفَافِ الْمَوْجُودَةَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ إِذَا عُرِفَتْ تَفْسِيرُهَا وَمَا أَرِيدَ بِهَا مِنْ جَهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْتَجَّ فِي ذَلِكَ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِأَقْوَالِ أَهْلِ اللَّغَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ». (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 1995 م، 286/7)

وأما ما نُقِلَ من تفاسير الصحابة رضي الله عنهم فلا يوجد بينها إلا قليل من الروايات التي ورد فيها الاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن الكريم، وذلك لقلّة الحاجة

للتفسير ولا سيما اللغوي، فقد كانوا أهل الفصاحة، وأصل العرب، من تلك الروايات التي رويت عن الصحابة ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قرأ على المنبر، قوله تعالى: {أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ} [النحل: 47]، فسأل عن معنى التَّخَوُّفِ، فقام رجلٌ من قبيلة هُذَيْلٍ، وقال: "التخوف عندنا التنقص"، فلم يُسلم له عمر بجوابه، وإنما طلب حجةً وشاهداً على صحة قوله كما هي عادته في التحقق والاستيثاق، فقال: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير يصف ناقته:

[البسيط]

تَخَوُّفَ السَّيْرِ مِنْهَا تَامِكًا قَرِيْدًا كَمَا تَخَوُّفَ عُوْدِ النَّبْعَةِ السَّفِيْرُ

(هذا البيت في وصف ناقته، طالت بها الأسفار، فحل وبرها، وهزل جسمها. والتامك: السنام. والقرد: الذي تجعد شعره من الهزال والضعف والذبح: شجر القسي، والسفن: أداة تحت بها العصي ونحوها حتى تسوى وتصفل)
فقال عمر رضي الله عنه: «أُيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بَدِيْوَانِكُمْ لَا تَضَلُّوْا، قَالُوْا: وَمَا بَدِيْوَانُنَا؟ قَالَ: شَعْرُ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَإِنَّ فِيْهِ تَفْسِيْرَ كِتَابِكُمْ». (الزمخشري، الكشاف، 1407 هـ، 608/2، والرازي، مفاتيح الغيب، 1420 هـ، 213/20)

وهذا التفسير للتخوف هو المروي عن ابن عباس، ومجاهد (ت: 104هـ) وغيرهما من المفسرين (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1964 م، 109/10)، وأهل اللغة كابن الأعرابي (ت: 231هـ) واللحياني (ت: 215هـ) حيث قال: تَخَوَّفْتُ الشَّيْءَ: «تَنَقَّصْتَهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: {أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ} [النحل: 47]: أَي عَلَى تَنَقُّصٍ». (أبو علي القالي، الأمالي، 1926م، 212/1)

وفرق ابن عاشور (ت: 1393هـ) بين: "تَخَوُّفٍ" اللازم والمتعدّي من حيث المعنى، فقال: «والتَّخَوُّفُ فِي اللَّغَةِ يَأْتِي مَصْدَرُ تَخَوُّفِ الْفَاصِرِ بِمَعْنَى خَافَ وَمَصْدَرُ تَخَوُّفِ الْمُتَعَدِّي بِمَعْنَى تَنَقَّصَ، وَهَذَا الثَّانِي لُغَةٌ هُذَيْلِيَّةٌ، وَهِيَ مِنَ اللَّغَاتِ الْفَصِيْحَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْفَرَّانُ». (ابن عاشور، التحرير والتنوير، 1984 م، 167/14)

وقد اختلف العلماء في نسبة الشاهد الشعري الذي يستدل به بعض المفسرين في قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد تقدم تخريجه، وفي القصة ما يرجح نسبته لشاعر من شعراء هذيل، قد يكون أبو كبير الهذلي وقد يكون غيره، ولذلك قال ابن عاشور: «نُسِبَ فِي «الْكَشَافِ» هَذَا الْبَيْتُ إِلَى زُهَيْرٍ وَكَذَلِكَ فِي الْأَسَاسِ وَلَيْسَ زُهَيْرٌ بِهُذَيْلِيٍّ. وَنَسَبَهُ صَاحِبُ «اللِّسَانِ» إِلَى ابْنِ مِقْبَلٍ وَلَيْسَ ابْنُ مِقْبَلٍ بِهُذَيْلِيٍّ وَكَيْفَ وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْهَذَلِيُّ لِعَمْرٍ قَالَ شَاعِرُنَا فَهُوَ هُذَلِيٌّ وَوَقَعَ فِي «تَفْسِيْرِ الْبَيْضَاوِيِّ» أَنَّ الشَّيْخَ الْهَذَلِيَّ أَحْبَبَ عَمْرَ بِقَوْلِهِ نَعَمْ: «قَالَ شَاعِرُنَا أَبُو كَبِيْرٍ وَقَالَ الْخَفَاجِيُّ الْبَيْتُ مِنْ قَصِيْدَةٍ لَهُ مَذْكُوْرَةٌ فِي شَعْرِ هُذَيْلٍ فَنَسَبَ الْبَيْتَ إِلَى أَبِي كَبِيْرٍ اثْبَتَ». (ابن عاشور، التحرير والتنوير، 1984 م،

(167/14)

والظاهر أن هذه القصة قد وقعت في خلافة عمر رضي الله عنه، ولا يوجد أقدم من هذا التفسير لهذه المفردة قبل هذه القصة، مما جعل بعض العلماء يقرر أن الصحابة لم يكونوا يُعَنَوْنَ بالسؤال عن المعاني الدقيقة للمفردات القرآنية إذا كان

السياق العام للآية بيّناً وظاهراً، وأن ذلك هو معهود العرب في كلامها وخطابها، وأن العرب «لا ترى الألفاظ تعبداً عند محافظتها على المعاني، وإن كانت تراعيها أيضاً، فليس أحد الأمرين عندها بملتزم، بل قد تبني على أحدهما مرة، وعلى الآخر أخرى، ولا يكون ذلك قادحاً في صحة كلامها واستقامته». (الشاطبي، الموافقات، 1997م، 131/2)

وهناك مثال آخر حول الاستشهاد بالشعر في التفسير عند الصحابة، فقد اختلف عبد الله بن عباس مع معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وقيل عبد الله بن عمرو في قراءة قوله تعالى: {تَعْرَبُ فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ} [الكهف: 86]، فكان معاوية وعمرو يقرآن: {حَامِيَّةً}، وكان ابن عباس يقرأ: {حَمِيَّةً}، فطلبنا من عبد الله بن عباس شاهداً من الشعر على صحة ما ذهب إليه، فلم يستحضر شاهداً، غير أنه بعد خروجه لقي نافع بن الأزرق (ت: 65 هـ)، وكان نافع يحفظ شعر تُعَبُّ، فأنشده قوله: [الكامل] فَرَأَى مَغِيبَ الشَّمْسِ عِنْدَ غُرُوبِهَا فِي عَيْنِ ذِي حُلْبٍ وَثَأطٍ حَرَمَدٍ وَالخُلْبُ: الطين في لغة حمير، والثأط: الحمأة، والحرمدة: الأسود (ابن قتيبة، غريب القرآن، 2007م، ص: 270)، فأيد هذا الشاهد الشعري قراءة ابن عباس (الزمخشري، الكشاف، 1407 هـ، 744/2)

وقد روي عن ابن عباس أنه سأل تلاميذه عن معنى الحَرَج في قوله تعالى: {وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج: 78]، وقال: إذا تعانيتم في شيء من القرآن فانظروا في الشعر، فإن الشعر عربي، ثم دعا أعرابياً، فقال: ما الحرج؟ قال: الضيق، قال: صدقت. (الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، 1964 م، 690/18)

وهذان المثالان اللذان تذكرهما كتب التفسير من استشهاد الصحابة بالشعر على تفسير مفردات قرآنية فحسب، وكذلك جوابات ابن عباس على أسئلة نافع بن الأزرق (ت: 65 هـ) يمكن اعتبارها بداية لطريقة أصبحت فيما بعد من الطرق التي اتبعها المفسرون في تفسيرهم للقرآن الكريم بلغة العرب.

مسائل نافع بن الأزرق:

وأما ما روي عن ابن عباس ما يُعرف بمسائل نافع بن الأزرق، فهي ألفاظ من غريب القرآن، روي أنها أشكلت على نافع بن الأزرق الخارجي، فجاء يسأل عنها عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهو في مكة، واشترط على ابن عباس أن يأتيه على كل جواب بشواهد من الشعر العربي، تصدق ما فسر به ابن عباس تلك الكلمات، وكان من أمره أنه «حَرَجَ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ، وَجَدَهُ بِنِ عُوَيْمِرٍ فِي نَهْرٍ مِنْ رُؤُوسِ الْخَوَارِجِ لِيَقْرَأُوا عَنْ الْعِلْمِ وَيَطْلُبُونَهُ، حَتَّى قَدِمُوا مَكَّةَ، فَإِذَا هُمْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَاعِدًا قَرِيبًا مِنْ رَمْرَمَ، وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ أَحْمَرٌ وَقَمِيصٌ، وَإِذَا نَاسٌ قِيَامٌ يَسْأَلُونَهُ عَنِ التَّفْسِيرِ، يَقُولُونَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا تَقُولُ فِي كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: هُوَ كَذَا أَوْ كَذَا. فَقَالَ لَهُ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ: ... أَتَيْتُكَ لِأَسْأَلَكَ، قَالَ: هَاتِ يَا ابْنَ الْأَزْرَقِ فَسَلْ»، (الطبراني، المعجم الكبير، 248/10، والهيتمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 1994 م، 303/6) وكان نافع طلب من ابن عباس أن لا يجيبه بجواب، إلا مستشهداً له بشاهد من شعر العرب.

والعجب أنّ هذه الرواية قد احتضنتها بعض كتب الأدب والحديث، ولم يكن لها ذكرٌ في كتب التفسير المتقدم ولا في كتب اللغة، مع أنّها ألصقُ بمذنبين العلمين من غيرها.

وهذه المسائل التي نقلت إلينا، قد وردت من طرق غير مرصية، فضلاً عما يدور حول كثرتها من الشك، فقد جاوزت المائتين وخمسين مسألة؛ ولذا فإنّ هذه المسائل، وإن استفيد منها في التفسير، لا يصح نسبها إلى ابن عباس، وفي الصحيح الوارد عنه غنبة عن هذه الأسئلة، ولا يبعد أن يكون لهذه الأسئلة أصل، إلا أنها لم تكن بهذه الكثرة التي أوردها الرواة، وهذه المسائل تحتاج إلى نقد المتون بعد نقد الأسانيد، للنظر في هذ الأشعار التي رُعم أنّ حبر الأمة قد استشهد بها، ولا يبعد أن يكون منها ما هو من شعراء كانوا بعده، أو ما هو مختلف في نسبه. (الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، 1432 هـ، ص: 330-331)

ولا شك أن هذه المسائل مهدت للمفسرين من بعده للاستشهاد بالشعر في توضيح معاني القرآن، فبدأ اللغويون والمفسرون يستشهدون في تأليفاتهم بالشعر، غير أن أهل العربية وضعوا بعض المعايير الدقيقة التي يُقبل الشاهد الشعري أو يُرفض بناءً عليها، وذلك للحد من التوسع في قبول ما لا يُطمأن إليه منها، ولم يخرج المفسرون في كتبهم عن تلك المعايير التي وضعها علماء اللغة؛ للعلاقة الوثيقة بين اللغة والتفسير:

معايير الاستشهاد بالشعر لتوضيح معاني ألفاظ القرآن: وهي على أنواع:

أولاً: المعيار الزمني:

وُضع حدٌ زمني لما يصح الاحتجاج به من أقوال العرب شعراً أو نثراً، فاتفق على جعل منتصف القرن الثاني للهجرة نهايةً لعصر الاحتجاج، وذكر أهل العربية أن آخر من يُحتجّ بشعره إبراهيم بن هرمة (ت: 176 هـ). (السيوطي، الاقتراح، 2006 م، ص: 59)

وقد حاول العلماء بالشعر واللغة، تصنيف الشعراء الذين يُحتجّ بهم إلى طبقات، وقد صنف في ذلك الأصمعي (ت: 216 هـ) في كتابه "فحول الشعراء" فقسم الشعراء طبقتين: الفحول، وغير الفحول، (الأصمعي، فحولة الشعراء، 1980 م، ص: 10)، فجاء بعده محمد بن سلام الجمحي (ت: 232 هـ) واستفاد من تقسيم الأصمعي، وحذا حذوه في تخيير طبقة الفحول من الشعراء، وقد قسم الشعراء إلى طبقتين: الأولى: طبقات فحول الجاهلية. والثانية: طبقات فحول الإسلام. وفرّق الشعراء المخضرمين على هاتين الطبقتين. (الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص: 24)

غير أن تقسيمه هذا لم يحظ بالقبول لكونه تقسيماً رأسياً مغلقاً. والذي استقرّ عليه أمر تقسيم الشعراء حسب عصورهم الزمنية، هو تقسيمهم إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين، وهم من عاش قبل الإسلام كامرئ القيس بن حُجر (ت: 80 ق. هـ - 545 م)، وزهير بن أبي سلمى (ت: 13 ق. هـ - 609 م)، وغيرهما.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليد بن ربيعة (ت: 41 هـ)، وحسان بن ثابت (ت: 54 هـ) رضي الله عنهم.

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية، كجرير (110 هـ)، والفرزدق (ت: 110 هـ).

الطبقة الرابعة: طبقة المؤلدين، ويقال لهم المُحدثون كبشار بن برد (ت: 167 هـ) وأبي نُوَاس (ت: 198 هـ)، وغيرهما. (ابن رشيقي، العمدة، 2001م، 1/102) فأما طبقة الشعراء الجاهليين، والمُخضرمين، فقد أجمع أهل العربية على الاستشهاد بشعرهم، ونُقِلَ الإجماع على ذلك.

وأما طبقة الإسلاميين، فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الاستشهاد بكلامها، وَقَدْ كَانَ أَبُو عَمْرٍو بن العلاء (ت: 154 هـ)، وَعَبْدُ اللَّهِ بن أَبِي إِسْحَاقَ (ت: 117 هـ)، وَالْأَصْمَعِيُّ (ت: 216 هـ)، يَلْحَنُونَ الْفَرَزْدِقَ (ت: 110 هـ)، وَالْكَمَيْتَ (ت: 126 هـ)، وَذَا الرِّمَّةَ (ت: 117 هـ) وَأَضْرَابَهُمْ، وَهَمَّ مِنْ شُعْرَاءِ الْإِسْلَامِ. (البغدادي، خزانة الأدب، 1997 م، 6-5/1)

ويذكر الأصمعي أنه جلس إلى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج فما سمعه يَحْتَجُّ ببيتٍ إسلامي، وَيُعَلِّقُ ابن رشيقي (ت: 460 هـ) على ذلك، فيقول: «هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه، كالأصمعيّ وابن الأعرابيّ (ت: 231 هـ)، أعني، أَنْ كُلَّ واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب، ويقدم من قبلهم، وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد، وَقَلَّةُ ثِقَتِهِمْ بما يأتي به المولدون، ثم صارت لجاجة». (ابن رشيقي، العمدة، 2001م، 80/1)

وأما الطبقة الرابعة وهي طبقة المؤلدين فلم يستشهدوا بشعرهم، وقد نقل السيوطي (ت: 911 هـ) الإجماع على ذلك، وَقِيلَ يستشهد بكلام من يوثق به منهم وَاخْتَارَهُ الرَّمْخَشَرِيُّ (ت: 538 هـ)، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ فِي تَفْسِيرِ أَوَائِلِ الْبَقَرَةِ مِنَ الْكُتُبِ بِبَيْتٍ مِنْ شِعْرِ أَبِي تَمَامٍ (ت: 231 هـ). (البغدادي، خزانة الأدب، 1997 م، 6/1، السيوطي، الاقتراح، 2006 م، ص: 58)

ثانياً: المعيار المكاني:

وهو ما يمكن أن يُسمَّى مقياسَ "البداءة والتحضر"، فبعد أن استقر رأي العلماء على صحة الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث الأولى، قام اللغويون بمراجعة أشعارهم للوقوف على بداءة هذا الشاعر، وحضارة ذاك؛ لأن البداءة كانت شرطاً من شروط الفصاحة، فنتج عن هذه المراجعة أن حكموا على قسم من الشعراء بالضعف وعدم الفصاحة ولين اللسان، ممَّا يُبعد شعرهم عن الاستشهاد والاحتجاج، وذلك بسبب بعدهم عن البداءة، ومخالطتهم للحضر في المدن.

وقد كان لهذا العامل دور بارز في الاستشهاد، فقد مجَّد العلماء البدائية، واتجهوا شطرها، ووثقوا أهلها، فهي مَكَمَّنُ الفصاحة والبيان؛ ولذلك كانت العرب في الحاضرة تُرسِلُ أبناءها للبدائية للتربي على الفصاحة، وقد سأل الكسائي (ت: 183)

الخليل بن أحمد (ت: 175): من أين أخذت علمك هذا؟ قال: «من بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة» (القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 1982م، 258/2)، وجعل الجاحظ (ت: 255هـ) من تمام آلة الشعر أن يكون الشاعر أعرابياً (الجاحظ، البيان والتبيين، 1423 هـ، 96/1).

وذكر الفارابي (ت: 339 هـ) علة ذلك بقوله: «ولما كان سكان البرية في بيوت الشعر، أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمة، أجدى وأبعد من أن يتركوا ما تمكّن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم، وألفاظهم، وألسنتهم، عن النطق بها، وأحرى ألا يخالطهم غيرهم من الأمم، للتوحش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشدّ انقياداً لتفهّم ما لم يتعودوه، ولتصوره، وتخيّله، وألسنتهم للنطق بما لم يتعودوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم، متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان»، (الفارابي، كتاب الحروف، 1990 م، ص: 146) بخلاف الحاضرة التي كانت مظنة الخط واللحن، وقد أشار إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء حينما قال: «لم أرَ بدوياً أقام بالحضر إلا فسد لسأته غير روبة» (ت: 145 هـ) والفرزدق (ت: 110 هـ)، (السيوطي، شرح شواهد المغني، 1966 م، 15/1).

فعلى قدر توغل القبيلة في البداوة في وسط الجزيرة العربية - كبوادي نجد والحجاز وتهامة - تكون فصاحتها، ولذلك عقّد ابن جنّي (ت: 392 هـ) فصلاً بعنوان: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدّر كما أخذ عن أهل الوبر»، (ابن جنّي، الخصائص، 2003م، 393/1) وفي هذا افتخر بعض البصريين بمروياتهم على الكوفيين، ويقولون: «إنما أخذنا اللغة عن حرّشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز، (حرّشة: جمع حارش، وهو صائد الضباب جمع ضبّ، واليرابيع: جمع يربوع، من حيوانات الصحراء، وهو يشير بهذا إلى بداوتهم، والكواميخ: جمع كامخ، نوع من الإدام، وهو معرّب، والشواريز: جمع شيراز وهو اللبن الرائب إذا استخرج منه ماؤه ومُصّحف مشرّز أجزاءه مشدود بعضها إلى بعض من الشيرازة وليس بعربية)» (السيرافي، أخبار النحويين البصريين، 1966 م، ص: 69).

فهذه الأقوال وغيرها تدل على أن العلماء كانوا يحرصون على الأخذ عن الشعراء الذين ينتمون إلى البادية، ويضعفون ما عداهم، ولا يلجأون إلى الأخذ عن غيرهم إلا في أضيق الحدود، وهذا المعيار قد جعل العلماء يذهبون إلى أنه يُحتج بشعر الفصحاء من شعراء الحضرة الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والأمويين والعباسيين حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وأما في البادية المنقطعة فيُحتج بشعر شعرائها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، تقديراً لبداوتهم، وبُعدهم عن تأثير اللحن. (الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن، 1431 هـ، ص: 111)

ثالثاً: المعيار القبلي:

لهذا المعيار علاقة وثيقة بالمعيار المكاني؛ لارتباط القبيلة - غالبا - بمكان وبيئة واحدة، وقد اشترط أهل العربية فيمن تؤخذ عنه اللغة، ويجوز الاحتجاج بأشعارهم ألا يكونوا من القبائل التي تسكن أطراف الجزيرة العربية، مجاورين بذلك الأعاجم أو الأحباش أو غيرهم من الأمم، وحثهم في ذلك الحرص الشديد على سلامة اللغة، وخوفهم من تسرب اللحن إليها.

روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «نزل القرآن على سبع لغات، منها خمسٌ بلغة العَجُز من هوازن، وهم الذين يقال لهم: عُليا هوازن، وهم خمس قبائل أو أربع، منها سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف». (السيوطي، المزهري في علوم اللغة، 2007م، 172/1)

وقال أبو عمرو بن العلاء (ت: 154 هـ): «أفصح الشعراء ألسنا، وأعذبهم أهل السُرّوات، وهن ثلاث: وهي الجبال المطلة على تهامة مما يلي اليمن، فأولها هذيل: وهي تلي السهل من تهامة، ثم بجيلة السراة الوسطى، وقد شركتهم ثقيف في ناحية منها، ثم سَراة الأزدي، أزد شَئوَة»، وقال أبو عمرو أيضا: «أفصح الناس عليا تميم وسفلى قيس». (ابن رشيقي، العمدة، 2001م، 77/1)

وروي عن الخليل بن أحمد (ت: 175) أنه قال: «أفصحُ الناس أزدُ السَراة» (المبرد، الفاضل، 1421 هـ، ص: 113).

وهناك نصٌ ينقله كلٌّ من كتب في هذه المسألة لأبي نصر الفارابي (ت: 339 هـ)، يقول: «كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبيتها إبانةً عما في النفس؛ والذين نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعندهم أخذُ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عندهم أكثر ما أخذ ومُعظمه، وعليهم اتكّل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.... فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقيط؛ ولا من قضاة، وغسان، وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم للقيط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عُمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز - (هي قريش) -؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم» (السيوطي، المزهري في علوم اللغة، 2007م، 172/1-173).

وما ذهب إليه الفارابي يُمثل مذهب البصريين الذين تشددوا في فصاحة العربي الذي تؤخذ عنه اللغة والشعر، وأما الكوفيون فقد توسعوا في الأخذ عن القبائل العربية ذاهبين إلى أن الإجماع قائم على أن جميع قبائل العرب تتكلم العربية، وأنه لم يثبت فساد ألسنتها

بالمخالطة فعلاً، وإنما هو الافتراض المحض، وعليه فيجب الأخذ عنهم جميعاً دون الاقتصار على بعضها، وما ذهب إليه الكوفيون هو ما سار عليه المفسرون جميعاً في كتبهم، وأصحاب معاني القرآن والغريب، فقد استشهدوا بشعر جميع الشعراء الذين ينتمون إلى عصر الاحتجاج دون تفريق بين قبيلة وقبيلة.

وما ذكره الفارابي نظرة فلسفية لم يعضدها واقع الاحتجاج؛ فإن العلماء الذين حفظت أقوالهم ومؤلفاتهم منذ الخليل بن أحمد وسيبويه وحتى اليوم يستشهدون بأشعار كل القبائل العربية التي ذهب الفارابي إلى أنه لم يؤخذ عنها، ولم تخرج كتب التفسير في ذلك عن كتب اللغة والنحو، فلم يلتزم المفسرون بالأخذ عن قبائل بعينها، وإنما أخذوا عن كل القبائل التي حُفظت أشعارها، ومنها القبائل التي ذكر الفارابي أنه لم يؤخذ عنها. (الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن، 1431 هـ، ص: 113)

وما ذكره من عدم استشهاد العلماء بشعر قريش، يتناقض مع ما نقله ابن فارس (ت: 395 هـ) من إجماع العلماء على أن لغة قريش هي أفصح اللغات، (ابن فارس الرازي، الصاحب في فقه اللغة، 1997 م، ص: 28) بل إن سيبويه في كتابه قد اعتبر لغة قريش أفصح اللغات، وأقواها، وأعلاها، وهي اللغة الأولى القدمى. (سيبويه، الكتاب، 1988 م، 278/3)

وهذا المعيارُ القَبْلِيُّ لم يكن له أثرٌ في عملية الاستشهاد بالشواهد الشعرية في كتب التفسير، بل استشهد المفسرون بشعر كافة الشعراء من جميع القبائل العربية التي حُفظت أشعارها، وترجع كثرة الأخذ عن بعض القبائل، وقلة الأخذ عن أخرى إلى القدر الذي حُفظ من أشعارها، ورواه الرواة الثقات، وليس لعدم صحة الأخذ عن هذه القبيلة أو تلك، وإن كان هناك قبائل كثر الأخذ عنها لوفرة شعرها، وقبائل قل الأخذ عنها لقلة شعرها (الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن، 1431 هـ، ص: 115).

حكم الاستشهاد بالشعر في تفسير معاني ألفاظ القرآن:

وأما حكم الاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن، فقد نُقل عن الإمام أحمد بن حنبل (ت: 241 هـ) أنه سئل عن القرآن يَتمثلُ له الرجلُ بشيءٍ من الشعر، فقال «ما يُعجِبُنِي»، (ابن تيمية، المسودة في أصول الفقه، ص: 175-176)، وقد انتقد بعض العلماء النحويين؛ لاستشهادهم بالشعر في تفسير القرآن، وقالوا: «إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن...». (الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1971 م، 100/1) فأمّا قول الإمام أحمد فظاهره المنع من ذلك، غير أن بعض أصحابه قد ذهب به إلى الكراهة، أو أن المقصود به مَنْ يصرفُ الآية عن ظاهرها إلى معانٍ صالحةٍ محتملةٍ يدلُّ عليها القليلُ من كلام العرب، ولا يُوجدُ غالباً إلا في الشِّعرِ ونحوه، ويكونُ المتبادرُ خلافةً.

وذكر الفراء الحنبلي (ت: 526 هـ) في ذلك روايتين عن الإمام أحمد، وقال: «أصحُّهما لا يجوز؛ لأن تفسير القرآن يجب أن يؤخذ توقيفاً... وفيه رواية أخرى:

يجوز؛ لأن القرآن عربي نزل بلغتهم، فجاز تفسيره على معاني كلامهم» (أبو العلي الفراء، كتاب التمام، 1414 هـ، 165/1-166) وقول الإمام أحمد: "ما يُعجبني" محتمل لأكثر من وجه من الكراهة وما فوقها، غير أن عمل السلف من لدن ابن عباس وحتى عصر الإمام أحمد وبعده موافق للرواية الثانية للإمام أحمد، فقد استشهدوا بالشعر على تفسير القرآن، ولم ينقل عن أحد منهم إنكاراً على من فعل ذلك، (الطيبار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، 1432 هـ، ص: 160).

بل نقل عن ابن عباس قوله: «إِذَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَابْتَغُوهُ فِي الشِّعْرِ، فَإِنَّهُ دِيْوَانُ الْعَرَبِ» (الحاكم، المستدرک على الصحيحين، 1990 م، 542/2)، و«كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ، يُنْشِدُ الشِّعْرَ» (ابن حنبل، فضائل الصحابة، 1983 م، 973/2).

وكتب التفسير حافلة بالشواهد الشعرية، مما يدل على أنهم يرونه جائزاً، وإن كان بعض العلماء يتورع عن مثل هذا، كما فعل ابن فارس (ت: 395 هـ) عندما استشهد ببيت للأعشى (ت: 7 هـ) وهو قوله: [السريع]

لَوْ أَسْنَدْتِ مَيْتًا إِلَى نَحْرَهَا ... عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ

ثم استشهد بعده بقوله تعالى: {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ} [عبس: 21]، حيث قال: «وَلَوْ لَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ تَجَوَّزُوا فِي هَذَا لَمَّا رَأَيْنَا أَنْ نُجْمَعَ بَيْنَ قَوْلِ اللَّهِ، وَبَيْنَ الشِّعْرِ فِي كِتَابٍ، فَكَيْفَ فِي وَرَقَةٍ، أَوْ صَفْحَةٍ، وَلَكِنَّا افْتَدَيْنَا بِهِمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَعْفُرُ لَنَا، وَيَعْفُو عَنَّا وَعَنْهُمْ»، (ابن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، 1979 م، 48/5، الأعشى، الديوان، 1412 هـ، ص: 179)

وغاية ما يدل عليه هذا النص ورغ بعض العلماء عن الجمع في الاستشهاد بين الشعر والقرآن، مع إشارة ابن فارس إلى أن العلماء قد تواردوا على العمل بهذا في كتبهم ورواياتهم.

وأما ما نقل عن بعض العلماء من إنكارهم على النحويين استشهادهم بالشعر في التفسير، فقد رد أبو بكر الأنباري (ت: 328 هـ) هذا القول فقال: «فَأَمَّا مَا ادَّعَوْهُ عَلَى النَّحْوِيِّينَ مِنْ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الشِّعْرَ أَصْلًا لِلْقُرْآنِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَنْبَيِّنُوا الحرف الغريب من القرآن بالشعر؛ لأن الله تعالى قال: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [الزخرف: 3]، وقال: {يَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} [الشعراء: 195]، وقال ابن عباس: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفي عليهم الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعوا إلى ديوانها فالتمسوا معرفة ذلك منه». (الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1971 م، 100/1-101).

والذي عليه العلماء، هو جواز الاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن الكريم، وعدم وجود دليل يمنع من ذلك، بل إن البحث يذهب إلى أن القرآن الكريم نفسه هو الذي وجه إلى الاستشهاد بالشعر على التفسير، وهذا يفهم من قوله تعالى: {يَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} [الشعراء: 195]، وأمثالها من الآيات التي وصفت القرآن بأنه عربي مبين (الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن، 1431 هـ، ص: 50).

يقول الشاطبي (ت: 790هـ): «وأما إذا نظرنا إلى الأمر في نفسه؛ فالاستشهاد بالمعنى، فإن كان شرعياً؛ فمقبول، وإلا فلا». (الشاطبي، الموافقات، 1997م، 116/1)

وقد فهم بعض الكُتَّاب أمرَ الاستشهاد على تفسير القرآن بالشعر على غير وجهه، كما ذكر ابن الأنباري من أنهم جعلوا الشَّعرَ أصلاً للقرآن، ونحو ذلك، ولإيضاح الأمر، فإن في القرآن الكريم كلمات ذات معانٍ ظاهرة يعرفها الناس كلهم، وهذه الكلمات لا يحتاج مفسر الآية إلى الاستشهاد عليها بشيء من الشعر أو النثر، وهذه كثيرة جداً في القرآن.

وفي القرآن كلمات ذات معانٍ متعددة، ومن هذه المعاني ما هو معروف متداول على ألسنة العرب، ومنها ما ليس كذلك. فإذا اقتضت البلاغة في نظر المفسر أن يحمل مثل هذه الكلمات على معنى غير المعنى المعروف لدى الجمهور من العرب، احتاج إلى الاستشهاد بشعر العرب أو نثرها، بحيث تكون دلالاته على هذا المعنى الذي ذهب بالآية أو اللفظة المفردة إليه واضحة، حتى لا يتردد في قبول التفسير من لم يقف على أن هذه الكلمة قد تستعمل عند العرب في غير المعنى المشهور الذي يعرفه غالب العرب.

وفي القرآن كلمات غريبة، يحتاج المفسر عند بيان معناها إلى الاستشهاد بشيء من كلام العرب، حتى يعلم طالب العلم أن التفسير لم يخرج عن حدود اللسان العربي، فيطمئن إلى صحة التفسير لا إلى أن القرآن عربي، فإن هذا لا يشك فيه مؤمن عرف القرآن، ومارس العلم.

وفي القرآن الكريم آيات تحتمل أوجهاً من الإعراب، ومن الواضح أن معنى الآية يختلف باختلاف وجه إعرابها، فقد يختار المفسر من الإعراب وجهاً يراه أليق بالبلاغة، أو أثبت بحكمة المعنى، ويكون هذا الوجه من الإعراب يستند إلى حكم عربي غير معهود لبعض أهل العلم، فيخشى إنكارهم لأن يكون هذا الوجه صحيحاً عربياً، فيعمد إلى دفع هذا الإنكار بإقامة شاهد من لسان العرب على صحة ما ذهب إليه من الإعراب.

فالاستشهاد بالشعر على صحة تفسير لفظية أو جملة من القرآن الكريم قائم على دواعٍ معقولة، وقد يصيبُ المفسر الذي يستشهد بالشعر أو يُخطئ، وقد يذهب في الاستشهاد مذهباً يوافق عليه، أو يعارض فيه.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني،
- مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: (1416هـ - 1995م).
- المسودة في أصول الفقه [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: 652هـ)، وأضاف إليها الأب، : عبد الحلیم بن تيمية (ت: 682هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (728هـ)]، ص: 175-176، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بلا رقم الطبعة وتاريخها.
- مقدمة في أصول التفسير، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: (1490هـ - 1980م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية (2003م-1424هـ).
- ابن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، فضائل الصحابة، تحقيق: الدكتور وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، (1403 - 1983).
- المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، (1421هـ - 2001م).
- ابن رشيقي، أبو علي الحسن بن رشيقي القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى (1422هـ-2001م).
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر - تونس، (1984هـ).
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، الصحاح في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، التعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى (1418هـ - 1997م).
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (1399هـ - 1979م)،
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، (1428هـ - 2007م).

- أبو عبیده، معمر بن المثنی التیمی البصري، مجاز القرآن، تحقیق: محمد فواد سزکین، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: (1381 هـ).
- أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون، الأمالي، ترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، 1344 هـ - 1926 م.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، فحولة الشعراء، تحقيق: المستشرق ش. تورّي، التقديم: الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، (1400 هـ - 1980 م).
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، ديوان الأعشى، تحقيق: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، (1412 هـ).
- الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: (1390 هـ - 1971 م).
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، (1422 هـ).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، (1418 هـ - 1997 م).
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي، أبو عثمان، البيان والتبيين بالولاء، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: (1423 هـ).
- الجمحي، أبو عبد الله، محمد بن سلام بن عبيد الله، طبقات فحول الشعراء تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، بلا رقم الطبعة وتاريخها.
- الحاكم، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، (1411 هـ - 1990 م).
- الذهبي، الدكتور محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، بلا رقم الطبعة وتاريخها.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة (1407 هـ)،
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، (1408 هـ - 1988 م).

- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: (1373 هـ - 1966 م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبو بكر، جلال الدين
- الإيتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة (1394 هـ - 1974 م).
- الاقتراح في أصول النحو، الضبط والتعليق: عبد الحكيم عطية، المراجعة: علاء الدين عطية، دار البيروتية، دمشق، الطبعة الثانية، (1427 هـ - 2006 م).
- شرح شواهد المغني طبعه: أحمد ظافر كوجان، وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ، لجنة التراث العربي، بلا رقم الطبعة وتاريخها (1386 هـ - 1966 م).
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، على محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، تاريخ النشر (2007م - 1428هـ).
- الشاطبي، الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى (1417هـ/ 1997م).
- الشهري، للدكتور عبد الرحمن بن معاضة، الشاهد الشعري في تفسير القرآن، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى: (ذو القعدة - 1431 هـ).
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية،
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبي جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، (1420 هـ - 2000 م).
- الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم للدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، (1432 هـ).
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، المعلم الثاني، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية (1990 م).
- الفراء، أبو يعلى محمد بن محمد بن الحسين، كتاب التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن أصحابه العرانيين الكرام (أي: أحمد بن حنبل)، تحقيق: الدكتور عبد الله الطيار، وعبد العزيز المدّ الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى (1414 هـ).

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبو بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد اليردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، (1384 هـ - 1964 م).
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، (1406 هـ - 1982 م).
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، الفاضل، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثالثة، (1421 هـ).
- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبو بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: (1414 هـ - 1994 م).

Usage of poetry for interpreting (exegegesis) of the meaning of the words of ,Holy Quran its measures and the verdicts of sharia in this regard

Dr.izharul Haq Aziz

Abstract:

This article discusses the role of quoting poetry for the Quranic semantics. The companions of the Holy Prophet tried their level best to understand the Holy Quran in the light of their being native speakes of Arabic.

However, when they found any difficulty, they asked the Holy Prophet to remove their difficulties. The Holy Prophet did not quote any poetry or prose. Then the companions, Umar and Ibn Abbas (May Allah be pleased with them) among them, came across some situations which required of them to quote the poetry for the difficult words of the Holy Quran .Accordingly Umar (RA) expressed the importance of the poetry for the exegegesis of the Holy Quran.

Then the article puts forward accurate standards for the quotation of poetry concerning the explanation of the difficult words of the Holy Quran. These standards have been formulated by linguistic scholars. They are time, place and tribal standards .They are followed by the legal status of such phenomenon in Islam, according to which it is allowed because nothing is against it in our religion.



Dawat

Second Year, Volume 2 (Spring 2021)

Journal

Second Year, Volume 2 (Fall 2021)

